التحول الرقمي للإدارة القضائية

Digital transformation of judicial administration

م.م. رواء علاء مري

رئاسة جامعة القادسية

lawyeralaa299@gmail.com

الملخص:

ان استخدام التكنولوجيا وتقنيات المعلومات في تسريع وتحسين عمليات القضاء وتقديم الخدمات القانونية اصبح من الأمور الرائجة في الوقت الحالي خصوصا في ظل الغزو التكنولوجي الذي يشهده الواقع الآن، ولأجل ادخال الإدارة القضائية بكافة تشكيلاتها ضمن هذا الإطار يتطلب الأمر الالمام بوسائل الإتصال الحديثة وكذلك البرامج الالكترونية بالشكل الذي يمكن ان يخدم المنظومة القضائية وينهض بعملها من دون احداث اي آثار سلبية ممكن ان تنعكس على بيئة القضاء، فمراعاة خصوصية البيانات والأمن الرقمي وما يحويه من منصات رقمية وحوسبة وخوارزميات تستخدم كايدولوجية لبث الرقمية في إطار الإدارة القضائية لذا نسلط الضوء في هذه الدراسة على بحث التحول الرقمي وما يقصد به والعالم الرقمي وكيفية تطبيقه في الإدارة القضائية مع بيان ومعرفة الجوانب السلبية منه والايجابية وامكانية تحقق العدالة والشفافية في ظل هذا التطور مع اعتماد المنهج الوصفي في كل جانب مع ما يتناسب بمحتوى موضوع البحث.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الادارة الالكترونية، الادارة القضائية، تجارب دولية، العراق.

Abstract:

The use of technology and information technologies to accelerate and improve judicial processes and provide legal services has become a popular matter at the present time, especially in light of the technological invasion that reality is currently witnessing. In order to include the judicial administration in all its formations within this framework, it is necessary to be familiar with modern means of communication as well as electronic programs in a way that can serve the judicial system and advance its work without causing any negative effects that may be reflected in the judicial environment. Taking into account the privacy of data and digital security and what it contains of digital platforms, computing and algorithms used as an ideology to broadcast digital within the framework of judicial administration, so we shed light in this study on the research of digital transformation and what is meant by it and the digital world and how to apply it in judicial administration with a statement and knowledge of its negative and positive aspects and the possibility of achieving justice and transparency in light of this development with the adoption of the comparative and analytical approach in each aspect with what is consistent with the content of the research topic.

Keywords: digital transformation, e-administration, judicial administration, international experiences, Iraq.

المقدمة

ان التطور السريع الذي يشهده العالم الان في مجال الاعمال والاتصالات والاعلام متمثل بتطبيق تقنيات حديثه قد يدفع الدول الى اعادة تنظيم مؤسساتها العامة لتنسجم في عملها مع هذا التطور ولتسهيل الحصول على ما تحتاجه من معلومات او بيانات في كافة المجالات الادارية والتربوية والصحية والاقتصادية وحتى القضائية لذا اصبحت التحول الرقمي من مقتضيات المصلحة العامة ومن متطلبات الحداثة والتطور.

اولا/ اهمية البحث: تتمحور اهمية البحث عن مدى امكانية الرقمنة في مجال الادارة القضائية للخروج عن الطريقة التقليدية لزيادة كفاءة عمل هذه المؤسسات ومدى ايجابية استخدامه في حال استخدم بصورة صحيحة ونافعة لما يوفره من وقت وجهد وكذلك حفظ الملفات بكميات كبيرة ولمدة طويلة.

ثانيا/ اشكالية البحث: يحاول البحث الاجابة عن اشكاليات عديدة منها ما المقصود بالتحول الرقمي؟ وما المقصود بالإدارة القضائية؟ وما مدى امكانية استخدام التحول الرقمي وولوجه في داخل الادارة القضائية؟ وهل هناك آليات للعمل به.

ثالثا/ منهجية البحث: للإجابة عن الاسئلة المطروحة خلال البحث اعتمدنا المنهج الوصفي لبيان جميع المعلومات محل الدراسة وبيان مدى ملائمتها لطبيعة الدراسة.

رابعا/ هيكلية الدراسة: مقسمة على مبحثين، نتناول في المبحث الاول للإطار المفاهيمي للتحول الرقمي للإدارة القضائية نتناول فيه مفهوم التحول الرقمي والادارة القضائية، اما المبحث الثاني تناولنا فيه دور التحول الرقمي في تحسين الادارة القضائية أشرنا فيه الى آليات التحول الرقمي والتجارب الدولية منه كذلك موقف المشرع العراقي من التحول الرقمي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي للإدارة القضائية

ظهرت العديد من المصطلحات التي تولدت نتيجة استثمار التقنيات الحديثة التي تقضي الامر الوقوف على ما يقصد منها لذا سوف نبحث ذلك ضمن المطالب الاتية:

المطلب الأول: مفهوم التحول الرقمي

في بداية الامر كان مصطلح التحول الرقمي مرتبط بالشركات التقنية الناشئة التي تسعى الى وضع استراتيجيات رقمية فعالة ثم تطور هذا المفهوم ليشمل مؤسسات القطاع العام والخاص بمختلف احجامها وقطاعاتها، فاليوم نجد البنوك تتحول نحو الخدمات المصرفية الرقمية وكذلك الحال بالنسبة للمستشفيات من خلال تبني السجلات الطبية الالكترونية والجامعات تعزز التعليم الالكتروني وكذلك الحال بالنسبة للحكومات من خلال استخدام الخدمات الذكية لتحسين علاقتها بالمواطنين [١].

فيقصد بالتحول الرقمي بانه "استخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة وادواتها بهدف تحقيق السرعة والتميز في العمل وتعزيز القدرة التنافسية في مؤسسات الدولة "[٢] او يقصد به "عمليه انتقال القطاعات او الشركات في الدولة الى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية الحديثة في ابتكار الخدمات

والمنتجات[٣] كما يشير مفهوم التحول الرقمي الى استخدام التكنولوجيا الرقمية من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي، البيانات الكبيرة الحوسبة السحابية مما افسح المجال لتطوير نماذج اعمال جديدة مثل المصنفات الرقمية [٤].

امام هذه التعريفات يمكن القول ان التحول الرقمي هو اعتماد وسائل التكنولوجيا الحديثة الالكترونية كبديل عن الطريقة التقليدية، اي تحول جميع الورقيات والمعاملات سواء كانت داخل المؤسسة الحكومية او خارجها الى بيانات الكترونية عن طريق استخدام مثلا الانترنت، كاميرات وهواتف واجهزة سمعية من أجل تسهيل حصول المواطن على جميع خدماته بصورة سلسة وسريعة.

المطلب الثاني: مكونات التحول الرقمي واسباب العول عليه

يحتاج التحول الرقمي الى مكونات اساسية للبلد المتبني له من اجل الاستفادة منه بصورة صحيحة بما يخدم بيئتها العملية ويحسن من ادائها وبالتالي اهم هذه المكونات هي **اولاً** المكونات المادية التي تتمثل باستخدام أحدث التقنيات العلمية والابتعاد عن العمليات اليدوية المرهقة والمعرضة الى الكثير من الاخطاء فيمكن لهذا المكون من تعزيز الانتاجية والكفاءة من خلال مثلاً حفظ السجلات الورقية او مشاركتها [٥]. **ثانياً** المكون المعرفي يتيح التحول الرقمي الى استخدام برامج الذكاء الاصطناعي الذي يكاد يكون قريبا في عمله وتفكيره مقارباً للعنصر البشري فنجد مثلاً التعلم الآلي قد يقوم بعمليات حسابية تشبه الى حد ما يقوم به العنصر البشري، اما المكون **الثالث** هو المكون الثقافي فلا يحقق التحول الرقمي انتاجيته في حال لم يكن هناك ترحيب للتعامل به خصوصاً لفئه العاملين به والتي تشكل نسبة كبيرة في المجتمع فتشجيع الموظفين مثلاً على استخدام هذه التقنيات وزيادة وعيها مما ينتجه لها من سرعة ودقة فيوفر عليها الكثير من الجهد والتعب. وقد يلاحظ على هذه المكونات انها تمثل من ناحية اخرى معوقات وتحديات كبيرة بالنسبة للتحول الرقمي فنقص الخبرات والكفاءات ونقص الميزانيات الداعمة له من تجهيز واعداد وعدم إلمام المواطنين بهذه الثقافة التكنولوجية نتيجةً لعدم نشر ثقافة الأمن المعلوماتي والخوف ايضاً من مسألة إنتهاك الخصوصية ينعكس سلباً على امكانية العمل به في مجالات الحياة كافة ومنها القضائية. اما بالنسبة الى الاسباب الدافعة باتجاه التحول الرقمي في الادارة القضائية فهي عديدة منها: تعزيز الشفافية والنزاهة في عمل القضاء والابتعاد عن الفساد من خلال السماح بالاطلاع على الملفات القضائية الالكترونية وتوثيق كل خطوة في مجريات الدعوى المرفوعة امام القضاء و الربط الالكتروني بين المحاكم والجهات الأمنية والحكومية من خلال أنظمة موحدة تسهل مثلاً للمحامين والاطراف الاطلاع على المعلومات وحتى تبادلها وتحسين عمل هيئات القضاء كافة من محامين وقضاة وموظفين من خلال توفير تطبيقات الكترونية ممكن ان تحدد فيها الجلسات مثلاً أو الاطلاع على اخر مستجدات الدعوى أو حتى تنظيم جلسات المرافعات كذلك أتمتة العمليات القضائية وفق جداول وملفات يحدد بها نوع الدعوى ويصنفها وسهولة الوصول الى العدالة عن بعد دون الحاجة الى مراجعة المحاكم من خلال التقديم الكترونيا أو الحصول مثلاً على استشارة قانونية وغيرها مما يؤدي إلى تقليل الفوضى الادارية[٦].

المطلب الثالث: مفهوم الادارة القضائية

يقصد بالإدارة "عملية متميزة تتكون من التخطيط والتنظيم والتشغيل والتوجيه والرقابة، تميز لتحديد وتحقيق الاهداف عن طريق استخدام القوى البشرية والمواد الاخرى"[٧] أو هي

عملية التخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة للموارد البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية في بيئة المنظمة" [٨] اما القضاء فقد عرف بانه" مجموعة القواعد القانونية التي تتلخص من الاحكام التي تصدرها المحاكم كما تطلق على الحجيه التي يمكن ان تسند الى هذه الاحكام" [٩]، ويدخل ضمن هذا المصطلح الهيئة التي تقيمها الدولة للفصل بين المنازعات أو ردع المجرمين أو رد الحقوق لأصحابها وبعبارة أعم (السلطة القضائية).

ومن منطلق ارتباط التحول الرقمي بالإدارة الالكترونية أو بالجانب الالكتروني نجد انه قد عرفت الادارة الالكترونية بأنها" تلك الوسيلة التي تستخدم لرفع مستوى الاداء والكفاءة، وهي ادارة بلا ورق لأنها تستخدم الارشيف الالكتروني والأدلة والمفكرات الالكترونية والرسائل الصوتية، وهي اداة تلبي متطلبات جامدة وتعتمد اساساً على المعرفة"[١٠]، من هذا التعريف تعتبر الادارة الالكترونية أحد نظم الادارة العامة الحديثة التي تهدف إلى النهوض بمستوى اداء الادارة العامة والتي يجعلها قريبة إلى حد ما من فكرة التحول الرقمي للإدارة القضائية والذي توصلنا فيه إلى ان امكانية إعتبار التحول الرقمي للإدارة القضائية بأنه (انتقال أو تغير الجهة القضائية من الطريقة التقليدية لإدارة مهامها إلى الطريقة الحديثة المتصلة بالوضع الرقمي الذي يعتمد فيه على استخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة والمتطورة لإداء ما يقع على عاتقها من مهام وتقديمها للخدمات بما يضمن لها توفير الجهد والوقت والتكلفة وامكانية كبيرة لحفظ البيانات ومعالجتها).

المبحث الثاني: دور التحول الرقمي في تحسين الادارة القضائية

ان تقديم الخدمات المرفقية باعتبار الجهة القضائية أو القضاء مرفق عام عبر شبكات الانترنت والمعلومات هو ليس بمسألة اختيارية وانما فرضتها التحولات التكنولوجية لذا لابد من تبني نظام حديث في الادارة قائم على استخدام آليات واساليب تكنولوجية مما يمكنها من مواجهة التعقيدات الادارية كعدم امكانية مراقبة البيانات أو صعوبة الوصول لها أو تتبعها [١١]، نبحث ذلك ضمن المطالب الاتية:

المطلب الأول: اليات التحول الرقمي في الادارة القضائية

ان مشروع التحول الرقمي لإدارة القضائية هو كأي برنامج عمل لا يخلو من أي اشكاليات وتحديات وهذه التحديات مرتبطة بمدى جاهزية الادارة القضائية لمواكبة التوجيهات الرقمية فالإدارة القضائية بطبيعتها تدير مجموعة من الاحصائيات والبيانات ذات الطابع الشخصي الذي يتطلب بطبيعة الحال إلى حمايتها من التلف أو الدخول غير المرخص به، لذا سلطنا الضوء على عدد من المسائل المنصبة في صميم هذا العمل ومنها ما وجد تطبيقه في الواقع العملي منه وهو:

رقمنة المحاكم والسجلات القضائية تعتبر السلطة القضائية هي احدى سلطات الدولة الثلاث إلى جانب السلطة التشريعية والتنفيذية والتي تعني بتطبيق القانون على النزاع المعروض امامها بالإضافة إلى تفسير النصوص في حال غموضها أو اكمال النقص منها، فتقوم آلية عمل هذه السلطة وفقا لاحكام الدستور العراقي لسنه ٢٠٠٥ وتستقل هذه السلطة في عملها ولا يجوز لأي سلطة اخرى التدخل في شؤونها [١٢]. تتكون هذه السلطة وفق الاحكام دستور جمهورية العراق لسنه ٢٠٠٥ وفق المادة ٨٩ منه "من مجلس القضاء الاعلى، المحكمة الاتحادية العليا، محكمة التمييز الاتحادية، جهاز الادعاء العام، هيئة الاشراف القضائي، والمحاكم الاتحادية الاخرى التي تنظم وفقا للقانون" كما اشار ايضاً إلى انواع ودرجات واختصاصات المحاكم في المادة ١١ من قانون التنظيم القضائي العراقي رقم ١٦٠ لسنه ١٩٧٩ على انه "تكون المحاكم العراقية من الآتي: محكمة التمييز، محكمة الاستئناف، محاكم البداءة، المحاكم الادارية، محاكم الاحوال الشخصية، محاكم الجنايات، محاكم الجنح، محاكم الاحداث، محاكم العمال، محاكم التحقيق " تمارس هذه المحاكم أعمالها بموجب الصلاحية الممنوحة لها[١٣]. ولا شك ان فهم مفهوم الرقمنة قائم على فكرة مفادها التحول من العمليات التقليدية لإدارة القضاء إلى العمليات الرقمية المتمثلة باستخدام التكنولوجيا والحوسبة فيمكن تعريفها بأنها "عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي وذلك من أجل معالجتها باستخدام الحاسب الالكتروني"[١٤] أو هي "تحويل النصوص المطبوعة مثل الكتب والصور سواء كانت صور فوتوغرافية أو ايضاحات أو خرائط...إلخ من اشكالها التي تقرأ بواسطة الانسان إلى الاشكال التي تقرأ بواسطة الحاسب الآلي " [١٥]وفقا لهذه التعاريف يمكن القول ان استخدام الرقمنة في السجلات القضائية والمحاكم يتيح الاعتماد على التقنيات الرقمية الحديثة فيما يتعلق بعمل هذه الادارة مثل اجراءات الدعوى أو اعلان الخصوم أو انعقاد الجلسة.... إلخ وهذا الامر قارب إلى حد ما اتجه اليه الفقه في تعريفة رقمنة القضاء إذ عرفه جانب من الفقه بانه" عملية نقل مستندات التقاضي الكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الالكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص واصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض وارسال اشعار إلى المتقاضي يفيد علماً بما تم بشأن هذه المستندات" [١٦]فيشير هذا التعريف إلى استخدام شبكات الانترنت وانظمة المعلومات عند اقامة الدعوى إلا إنه قد قصر هذا الامر بإقامة الدعوى دون اشارة إلى بقية الاجراءات المتعلقة ايضاً بالدعوى، كما عرف ايضاً" سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الاجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة ضمن نظام أو انظمة قضائية معلوماتية متكاملة الاطراف والوسائل تعتمد منهج تقنية شبكة الرابط الدولية(الانترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الالكترونية ينظر الدعاوى والفصل بها وتنفيذ الاحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين "فجاء هذا التعريف اشمل في معالجته لإجراءات القضاء من التعريف السابق[١٧].

مما سبق نستنتج انه رقمنة المحاكم وسجلاتها هي عبارة عن تحول النظام القضائي أو المنظومة القضائية من هيكليتها التقليدية القائمة على اعتمادها الكلي على النظام الورقي إلى النظام الرقمي بكافة اجراءاتها عن طريق استخدام تطبيقات وقواعد البيانات وغيرها من وسائل الانترنت الحديثة لخدمة عملها

وتيسير اجراءاتها. التوقيع الالكتروني لقد ابرزت التطورات الحديثة واستخدام شبكات الانترنت ونظام المعلومات الحديثة وتقنيات المستخدمة ومنها التوقيع الالكتروني [١٨] الذي يعتبر كأداة فعالة في خدمة ورفع مستوى الادارة العامة بشكل عام من خلال تسهيل التعاملات وتحقيق الامان والثقة لمستخدميه. ولكون التوقيع يعتبر حجر الزاوية في اثبات المحررات والذي جرى التعامل به بصورة معتادة وسائدة فلابد من بيان ان التوقيع العادي التقليدي الذي يقصد به" تصرف ارادي يعبر عن موافقة المواقع على مضمون السند سواء عن طريق الامضاء أو الختم أو بصمة الاصبع "[١٩] في حين يقصد بالتوقيع الالكتروني هو" ما يوضع على المحرر الالكتروني ويتخذ شكل حروف أو ارقام أو رموز أو اشارات أو غيرها ويكون له طابع منفرد يسمح بتحديد الشخص الموقع ويميزه عن غيره" [٢٠]، من هذا التعريف يتضح اختلاف التوقيع الالكتروني والذي يستخدم في المحررات الالكترونية عن التوقيع العادي وهذا يعتبر مؤشر ودليل على امكانية استخدامه في اطار الادارة القضائية فبعض التشريعات[٢١] اشارة في نصوصها التشريعية الى مسألة التوقيع الالكتروني واعترفت به كأدلة اثبات مع ربطه بشروط معينه لتأكيد صحته. يلاحظ مما سبق ان دخول التوقيع الرقمي بمجال القضاء ممكن عده كأداة أو تطبيق للتحول الرقمي للإدارة القضائية وفتح المجال امام استخدام هذه التقنيات للإدارة القضائية وتيسير العمل بها لما له من أثر في تحسين كفاءة العمل القضائي وتعزيز الامان وتسريع الاجراءات وتقليل التكاليف كما يعزز من جودة الخدمات المقدمة للمحامين والقضاة والمتقاضين مثل تسهيل تقديم الطلبات والتواصل مع المحاكم الالكترونية. التقاضي عن بعد (التقاضي الالكتروني) يعتبر التقاضي عن بعد من اهم الامور التي تسعى العديد من الدول إلى توظيفها في إطار العمل القضائي عن طريق التحول الرقمي فالمتعارف عليه في اجراءات التقاضي هو حضور الخصوم وكافه أطراف الدعوى لإجراء المحاكمة من اجل سماع اقوالهم وشهادتهم امام المحكمة الا في الحالات التي يتعذر فيها الحضور فيمثلهم بذلك ممثلهم وبهذا اتجهت الدول في الاستفادة من التقنيات الحديثة لإجراء المحاكمة. فيعتبر التقاضي عن بعد او التقاضي الالكتروني هو وسيلة بديل عن التقاضي التقليدي فمصطلح التقاضي الالكتروني أو ما يسميه البعض التقاضي عن بعد أو التقاضي عبر الانترنت هو مصطلح شامل لكل صور التقاضي التي لا تتم بصورتها التقليدية الا انه متفق معه من ناحية الموضوع والاطراف والدعوى [٢٢].

فعرف التقاضي عن بعد بانه" عمليه نقل مستندات التقاضي الالكترونية إلى المحكمة عبر البريد الالكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص واصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض وارسال اشعار الى المتقاضي يفيده علماً بما تم بشان هذه المستندات" [٢٣]او هو "سلطه لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الاجراءات القضائية بواسطة الكترونية مستخدمة ضمن نظام قضائي معلوماتي متكامل الاطراف والوسائل، يعتمد على الانترنت في نظر الدعوى والفصل فيها مع اخضاع هذه الوسائل والاجراءات التي تمت من خلالها للأصول المتبعة في الاثبات بغيه الوصول لفصل سريع بالدعوى والتسهيل عن المتقاضين" [٢٤] يتضح ان التقاضي عن بعد هو نظام

قضائي يعتمد على اقامة الدعوى ومباشرتها عبر شبكه الانترنت من خلال المواقع الالكترونية بداية من رفع الدعوى وحتى صدور الحكم فيها، يعتمد التقاضي الالكتروني على العديد من الوسائل حتى يتم بصورته الصحيحة والفعالة اهمها شبكة الانترنت والمحكمة الالكترونية فشبكات الانترنت تعتبر وسائل اتصال مفتوحة ومهيئة لنقل جميع انواع الرسائل من صور ونصوص واصوات...الخ، بالاضافة الى سرعتها والتي يتم من خلالها التقاضي الذي يعد بجانب منه صوره من صور التحول الرقمي للإدارة القضائية[٢٥] اما بالنسبة للمحكمة الالكترونية فحتى يتم اجراء التقاضي عن بعد أو التقاضي الالكتروني لابد من وجود محكمة الكترونية قائمة ومعتمدة في عملها على الحاسب الالكتروني الذي يمكنها من اجراء التقاضي واصدار الحكم دون الحاجة إلى الحضور المادي للمحكمة[٢٦]، كما يوفر التقاضي عن بعد ضمانات تكفي المحاكمة العادلة اذ ان التقاضي فيه يتم على مبدأ المواجهة ايضاً عن طريق الاتصال المرئي والذي يتيح للأطراف التفاعل والحوار وابداء الرأي كما يضمن للأطراف حق الدفاع وتقديم كافة المستندات والادلة الالكترونية من خلال بث الجلسات عبر منصات الكترونية مع مراعاة حق الخصوصية والآمن المعلوماتي[٢٧]، إلا انه على الرغم مما يقدمه هذا التقاضي من ضمانات فقد يرى البعض ان عدم وجود بنى تحتية متقدمة تضمن سير عملية التقاضي قد يشكل خطر كبير على عمل القضاء خصوصاً ما يتعلق بسرية المعلومات فشبكات الانترنت قد تتعرض إلى الاختراق والقرصنة لاطلاع على ما تحويه من بيانات كما ان قصور التشريعات عن تنظيمه وتحديد شرعيته يعتبر ايضاً عائق امام هذا التقاضي[٢٨].خلاصه لما سبق يعد التقاضي الالكتروني خطوة نحو تحقيق عدالة رقمية اكثر كفاءة وسهولة وفي ظل التطور التكنولوجي سوف تعتبر المحاكم الالكتروني خيار اساسي عند العديد من الدول.

المطلب الثاني: تجارب دولية في التحول الرقمي للإدارة القضائية

يمكن القول ان الضرورة اصبحت ملحة لإخراج القوانين المرتبطة بالتحول الرقمي ومنها ما يتعلق أو مرتبط بالقضاء وتنظيمها في نصوص قانونية واضحة تساير التطورات العصرية الحديثة فالتحول الرقمي هو اتجاه عالمي يهدف إلى تحسين اداء المنظومة القضائية وتسهيل الحصول على الخدمات القانونية فظهور التحول الرقمي لإدارة بشكل عام قد وجد لدى العديد من الدول انطلاقاً من فكرة الادارة الالكترونية والحكومة الالكترونية أو خلقها لمنصات رقمية أو مواقع باستخدام الذكاء الاصطناعي تسهل توفير خدمات منوعة لمراجعيها فنجد لها تطبيقات عند هذه الدول منها: **مصر**– بداية عام ٢٠١٦ وعام ٢٠٢١ [٢٩]وحتى الوقت الراهن شهدت مصر خطوات عديدة في سبيل تطوير منظومة التقاضي ورقمنتها فقد اصدرت تشريعات عديدة من اجل ذلك فسعى المشرع المصري إلى اصدار مشروع تعديل قانون الاجراءات الجنائية والذي اقترح به نظام متكامل لإجراءات التحقيق والمحاكمة عن بعد في سبع مواد إلا انه لم ينفذ ولم يتم العمل به، مع ذلك في عام ٢٠١٩ اصدر قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي فادخل الوساطة التكنولوجية في عمله كما عدل على قانون انشاء المحاكم الاقتصادية[٣٠] والتي استخدم فيه لأول مرة خدمات رفع وادارة الدعوى القضائية الكترونياً وعلى غرار ذلك قامت وزاره العدل

بوضع خطة لتنفيذ هذا التعديل في عام ٢٠٢٠[٣١]. وفي عام ٢٠٢٤ تم اعداد مشروع قانون اوضحت في محتواه على وضع برامج حاسوبية لإدارة ملفات الدعوى على الحاسب الآلي من خلال مواقع حكومية مختصه بتقديم خدمات القضاء العادي الالكتروني[٣٢]، بمعنى ان خدمات المحاكم تكون متاحة على الانترنت ويستطيع كل من المتقاضين والمحامين من الحصول على اي معلومة مثل الشهادة الرقمية أو الاستعلام عن معلومة دون ان يتطلب ذلك منه الحضور أمام المحكمة كما قامت الحكومة المصرية بإطلاق منصة (عدالة مصر الرقمية) تنفيذاً لإستراتيجية التحول الرقمي والتي تقدم بها خدمات المحاكم المتعلقة بالجوانب الجنائية والاقتصادية والمدنية والادارية مع التنسيق بين وزارة العدل والوزارات الاخرى[٣٣]، ويتم داخل هذه المنصة تقديم خدمات مختلفة منها ما يتعلق بوزارة العدل مثل خدمة منظومة السجل العيني الالكتروني والشهر العقاري ومنها ما يتعلق بخدمات قضائية مثل ارشفة الملفات الورقية ونظام ادارة المحاكم الالكترونية كما طبقت ايضاً مشروع الفيديوكونفراس[٣٤] ورقمنة قضايا الاسرة وخدمة منظومة العرائض الالكترونية الموحدة للنائب العام[٣٥]. **المملكة العربية السعودية** سعت هذه الدولة إلى انشاء بنية قضائية في مجال الرقمنة ضمن برنامجها الذي اطلقته عام ٢٠١٦ كأول برنامج أو رؤية السعودية٢٠٣٠ [٣٦] والذي يتضمن سير عمل المرفق القضائي الالكتروني فتمكنت في عام ٢٠٢٠ إلى رقمنة الخدمات القضائية والعدلية وكذلك عقد ملايين الجلسات القضائية الالكترونية وإطلاق منصة الانظمة والتشريعات العدلية وتشيدها مركز لهيئة الدعوى المعني بتقديم الخدمات القضائية لبقية المحاكم، كما قامت في ٢٧ مارس ٢٠٢٢ عبر منصة(ناجز) التي اطلقتها بإجراء التقارير لسندات التنفيذ الالكترونية والتي تختصر اجراءات التنفيذ المطلوبة بخطوتين فقط من دون اي تدخل بشري وسعى في ذلك وزير العدل السعودي عن طريق اجراء المحكمة الافتراضية للتنفيذ[٣٧]، كما اطلق وزير العدل ايضاً منصة(خبره) لتسهيل عمل القضاة في الدعوى وتيسير الحصول على تقارير الخبراء وتقليص مدة التقاضي[٣٨]. دبي والامارات العربية المتحدة أطلقت الامارات العربية ايضاً مشروع (محاكم بلا ورق) [٣٩] كما أطلقت مركز فض المنازعات الايجارية المحكمة الافتراضية بتقنية الميتافيرس وهي اول منصة افتراضية لإدارة جلسات التقاضي العقاري عن بعد بتقنية الميتافيرس وتم تطويرها فيما بعد فأصبحت عبارة عن محكمة متكاملة تقدم جميع خدمات التقاضي بالمركز بتقنية الذكاء الاصطناعي [٤٠]. المملكة المتحدة وامريكا اهتمت الولايات المتحدة الامريكية بالعمل على تحسين عمليات الادارة الرقمية من اجل رفع مستويات الاداء وانشاء طريقة معتمدة للعمل بالتكنولوجيا وتحقيق التواصل بين الحكومة والمواطنين[٤١]، ثم تبنت الحكومة الفيدرالية الامريكية استراتيجية الحكومة الالكترونية في بداية عام ٢٠٠١ واعلنت فيها عن اصلاح والتحويل للحكومة الالكترونية في تنفيذ تعاملاتها الالكترونية وركزت في ذلك على انشاء نقاط ومراكز موحدة تسمح للأفراد بالدخول على المواقع الالكترونية[٤٢]، وقد مرت محاولات المملكة بعدة مراحل ركزت في كل مرحلة على استخدام الحكومة الالكترونية وولوجها في عالم الادارة وتقديم الخدمات في مجال التجارة والقطاعات الخاصة وكافة الانشطة الحياتية اليومية[٤٣]. كما يعد التقاضي الالكتروني

اول بدايات استخدام الإطار القانوني للعمل الالكتروني في المحاكم الفيدرالية من اجل ادارة الدعوى الكترونياً وتنظيم العمل بها واساس رفع دعوى الكترونيا، وفي هذا السياق تم انشاء قاعدة محلية تخول المحكمة رفع الدعوى المدنية بواسطة التقنيات الالكترونية وتعاملها معاملة الوثائق الورقية [٤٤]. الاتحاد الاوروبي يعتبر التحول الرقمي من اوليات واهتمامات الاتحاد الاوروبي لما يعكسه من نفع بالنسبة للأفراد والشركات بشكل عام، فيعتبر الاتحاد التحول الرقمي هو دمج التقنيات الرقمية والانترنت والحوسبة والذكاء الاصطناعي في تقديم خدمات لهذه المجتمع بما يحقق الفائدة المرجوة منه [٤٥]. فقد تبنت المفوضية الاوروبية العديد من المبادرات من اجل رقمنة الانظمة القضائية في الاتحاد الاوروبي وجعلها القناة الوحيدة الافتراضية لاستقبال كافة القضايا القضائية واعتبرت التواصل حول رقمنة العدالة في الاتحاد الاوروبي والاستراتيجية الجديدة للتدريب القضائي الاوروبي هم النقاط الاساسية لمحور التحول فهي تدعم القضاة والمدعين العامين وهيئة القضاء بشكل عام في مجال الرقمنة بهدف تعزيز الثقافة القضائية وسيادة القانون وحماية الحقوق ومكافحه الجريمة [٤٦]. مما سبق نجد ان التجارب الدولية السابقة قد اعتمدت في التحول الرقمي للإدارة القضائية عدة ادوات ووسائل من اجل خدمة الادارة القضائية كالذكاء الاصطناعي والبلوك تشين [٤٧] والمحاكم الافتراضية وادارة القضايا الالكترونية وذلك لأجل تحليل البيانات وحفظ السجلات وتحقيق الشفافية والامان بإجراء المحاكمات عبر الانترنت من اجل تحسين كفاءة النظام القضائي وتقليص الوقت والجهد امام البت في القضايا.

المطلب الثالث: موقف العراق من التحول الرقمي للإدارة القضائية

تسعى الحكومة العراقية بشكل عام الى تطوير جوانبها الادارية عن طريق تفعيل الحكومة الالكترونية وتطبيقها على ارض الواقع [٤٨]، فيظهر لنا تزاماناً واضحاً للعراق بالنسبة للتحول الرقمي تمثل ذلك بخطوات زمنية متباينة بدأت في عام ٢٠٠٤ كأول خطوة لذلك إلا ان غياب مقومات التحول قد منعت من العمل به [٤٩]، ثم عاد العمل بهذا المشروع من قبل وزير العلوم والتكنولوجيا فشكل لجنة توجيهية وزارية للحكومة الالكترونية وبقي الحال هكذا حتى تبنت الحكومة العراقية برنامج تطبيق الحكومة الالكترونية فحولت العديد من الوزارات العمل به [٥٠] كما اطلقت الامانة العامة لمجلس الوزراء في عام ٢٠٢١ (بوابة اور الالكترونية للخدمات الحكومية) التي تتيح للمواطنين الحصول على الخدمات الالكترونية [٥١]، والحاقاً بذلك تعتبر مذكرة التفاهم التي اقيمت في ٢٧/ يوليو سنة ٢٠٢٢ بين برنامج الامم المتحدة والامانة العامة لمجلس الوزراء العراقي خطوة بارزة حول دخول التحول الرقمي افاق الحكومة العراقية فيعتبر مشروع استراتيجي يخلق نظام اكثر دقة وثقة وكفاءة للعاملين به وعلى اثره تم في عام ٢٠٢٣ قيام وزارة الاتصالات العراقية ومديرية الاحوال المدنية والجوازات والاقامة بتوفير وسائل اتصال حديثة تدخل فيما الرقمنة ضمن عملها الاداري [٥٢]، مما سبق ان اتجاه العديد من الوزارات نحو تقبل فكرة الرقمنة في عملها فمؤكد ان هذا الامر لا يختلف عنه في الادارة القضائية فقد وضعت وزارة العدل خطوات ملموسة نحو رقمنة المنظومة العدلية حتى وان لم يتم بصورة دقيقة ووفق نصوص صريحة ومن هذه الصور الواضحة فد شرع مجلس القضاء الاعلى العراقي

سنة ٢٠٠٨ بتوفير خدمة الاستعلام عن بعد للمتقاضين من خلال نظام البريد الالكتروني واستخدم اول مرة في محكمة الكاظمية وعد ذلك من تطبيقات اعتماد التكنولوجيا الحديثة في مجال الادارة القضائية تم اعلن بعد ذلك اطلاق مشروع الدعوى المدنية الالكترونية والذي طبق بشكل تجريبي في محاكم البصرة وبغداد وقام هذا المشروع بتحديد نموذج نظام يحدد طريقة ادارة الدعوى من بداية الشروع بها وحتى صدور الحكم وعزز من ذلك صدور قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم ٧٨ سنة ٢٠١٢ ايضا كتطبيق للتحول الرقمي، او اشار اليه ضمن نصوص متفرقة كنص المادة ٢١ من النظام الداخلي للمحكمة العليا رقم ١ ديسمبر ٢٠٠٥ التي نص في مضمونها على امكانية اجراء التبليغات في محل عمل المحكمة العليا عن طريق البريد الالكتروني والفاكس والتلكس، او اي وسيلة اخرى الكترونية كتوثيق البيانات او الاجراءات المالية[٥٣]، مما سبق يعتبر التحول الرقمي للإدارة القضائية خطوة حيوية نحو تحديث النظام القضائي من اجل تحقيق العدالة والشفافية وتسهيل وصول المواطنين الى الخدمات القضائية.

الخاتمة

تكون خاتمة دراستنا مقسمة إلى قسمين الاول الاستنتاجات والثاني التوصيات:

اولاً: الاستنتاجات:

ان تعزيز الحكومة الالكترونية والتركيز على مشاريع التحول الرقمي اصبح من استراتيجيات دول العالم واهدافها الوطنية من خلال رسم الطرق التي تحدد هذا التحول، فتعزيز هذه المشاريع والعمليات سوف يخلق نظام اكثر كفاءة وثقة وتقديم خدمات عامة سريعة وسلسة، فدخول التحول الرقمي على الادارة القضائية قد يعتبر طفرة نوعية في حدوثة فيتم الاستغناء عن التعاملات الورقية عن طريق تفعيل الرقمنة الشاملة وتوافر متطلبات هذه الرقمنة كم موارد وبنى تحتية واجهزة آمن معلومات...الخ يزيد من فرصة نجاح هذا النظام من اجل الحصول على منظومة قضائية الكترونية.

ثانياً: التوصيات

١. توفير بنية تحتية رقمية تدعم التحول الرقمي من خلال تطوير الانظمة الالكترونية في المحاكم بما فيها مراكز البيانات والحوسبة السحابية.

٢. تطوير منصات ذكية تتيح الترافع عن بعد وتقديم الدعوى وادارتها من بداية رفع الدعوى وحتى صدور الحكم فيها وتمكين المحامين والمتقاضين من التقديم عليها.

٣. إطلاق حملة توعوية خاصة بالمجتمع القضائي لبيان اهمية التحول الرقمي ونشر الثقافة الرقمية.

٤. التنسيق بين الجهات القضائية والمؤسسات التكنولوجية وبينها وبين الوزارات الاخرى من اجل تطوير الانظمة الرقمية المستخدمة والاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي من اجل تحليل الدعاوى وتصنيفها.

٥. رغم الخطوات الايجابية التي اتخذها العراق بالنسبة للتحول الرقمي الا ان التحديات التي تواجهه كثيرة منها تخلف البنية التحتية وغياب الثقافة الرقمية لذا ندعو المشرع سن تشريعات قانونية تدعم التحول الرقمي ليتلائم مع الواقع العملي والاستفادة ايضا من تجارب الدول الناجحة بالنسبة للتحول الرقمي للإدارة القضائية.

الهوامش:

(١) بحث شامل عن التحول الرقمي وتأثيره على حياتنا انظر الموقع الالكتروني:
https://ae.linkedin.com/pulse/%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%

(٢) احمد جاسم جبار الياسري واخرون، التحول الرقمي ودوره في تنشيط تقنيات صناعة الطاقة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، ع ٢٠، ٢٠٢٤، ص١٦٠.

(٣) د. اسر احمد خميس أثر التحول الرقمي على الاداء الوظيفي للعاملين في البنوك التجارية المصرفية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، مجلة ٢، ع ٢، ج٣، ٢٠٢١، ص ١٠٠٥.

(٤) امال علي ابراهيم، دور التحول الرقمي في دعم الايرادات الضريبية، مجلة البحوث المالية والتجارية، مجلد ٢٢، ع١، ٢٠٢١، ص٢٦٩.

(٥) علي السلمي، ادارة الموارد البشرية والاستراتيجية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص٣٥.

(٦) أشرف جودة محمد محمود، المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الاجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، ع ٣٥، ج٣، ٢٠٢٠، ص ٤٤.

(٧) اوردواي تيد، ترجمة علي بدران، الادارة هدفها وانجازها، دار الكتب المصرية، مصر ٢٠٢١، ص٤٤، كذلك أشرف جمال محمود، الادارة الالكترونية للمرافق العامة، دار النهضة العربية، ٢٠١٦، ص١٣، كذلك:
john R.Schermerhorn Introduction To Management, 13th Edition International Student Version by John R. Schermerhorn, JR, Daniel G. Bacharach)p.8

(8) David H.Holt (management: principles and practices).1993, prentice hall, p3

للمزيد انظر د. صلاح عبد القادر النعيمي، الادارة، دار البازوري العلمية، ٢٠١٣، ص٢٠.

(٩) عبد الحي حجازي، مدخل للعلوم القانونية، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧٠ ص ٤٢٨.

(١٠) محمد الصيرفي، الادارة الالكترونية، ط١، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٦، ص٨٢.

(١١) عامر ابراهيم قندليجي، الحكومة الالكترونية، دار المسيرة، عمان، الاردن، ٢٠١٥، ص١٢٥.

(١٢) حسين وحيد عبود العيساوي، الحقوق والحريات السياسية في الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، ط١، المركز العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، ص١٣.

(١٣) عواد حسين ياسين، تفسير النصوص القانونية بإتباع الحكمة التشريعية من النصوص، المركز العربي للنشر والتوزيع، بدون سنة نشر، ص٥١.

(١٤) احمد فرج احمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات، مجلة دراسات المعلومات، جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، ع٤، ٢٠٠٩، ص١١.

(١٥) نجلاء احمد، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٢٠.

(١٦) خالد ممدوح ابراهيم، الدعوى الالكترونية واجراءاتها امام المحاكم، دار الفكر القانوني، ٢٠٠٨، ص٣٥.

(١٧) حازم محمد الشرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة للنش، ٢٠١٠، ص٥٧.

(١٨) محمد امين الرومي، النظام القانوني للتوقيع الالكتروني، ط١، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٦، ص ١٣، عرف التوقيع بانه عبارة عن حروف وارقام او رموز او اشارات لها طابع منفرد تسمح بتحديد الشخص صاحب التوقيع وتميزه عن غيره، فهو وسيلة لضرورة المعاملات الالكترونية في ابرامها وتنفيذها والمحافظة على سرية المعلومات والرسائل. كما ان التوقيع الالكتروني له صور متعددة منها التوقيع الرقمي والتوقيع الالكتروني والتوقيع البيومتري وغيرها للمزيد انظر، ضياء امين مشيمش، التوقيع الالكتروني، صادر عن المنشورات الحقوقية اللبنانية، ٢٠٠٣، ص١١١.

[١٩] عباس العبودي، السندات العادية ودورها في الاثبات المدني، دار العلمية الدولية، مكتبة دار الثقافة والنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠٠١، ص٣٦.

[٢٠] نص المادة ١ فقرة ٤ من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢.

[٢١] كذلك الحال لدى المشرع المصري في قانون التوقيع الالكتروني رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ والمشرع الكويتي في قانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ والمشرع السعودي في قانون التعاملات الألكترونية الصادر بمرسوم رقم م/١٨ لعام ٢٠٠٧.

[٢٢] ليلى عصماني، التقاضي الالكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر –كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير، الجزائر، ع١٣، ٢٠١٣، ص٢١٦.

[٢٣] خالد ممدوح ابراهيم، مصدر سابق، ص١٢.

[٢٤] القاضي–محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية امام المحاكم الالكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣، ص١٦، كذلك محمد حازم الشرمة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة، عمان، الاردن، ٢٠١٠، ص٥٧.

[٢٥] هادي حسين عبد علي الكعبي ونصيف جاسم محمد الكرعاوي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، ع١، ٢٠١٦، ص٢٨٣.

[٢٦] صفاء اوتاني، المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق)، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٨، ع١، ٢٠١٢، ص١٧٠،

[٢٧] عمر لطيف كريم العبيدي، التقاضي الالكتروني وآلية التطبيق، بحث منشور في مجلة كلية القانون جامعة تكريت، العراق، سنة١، ع٢، ج١، ٢٠١٧، ص٥١٤.

[٢٨] رجائي عبد الرحمن عبد القادر، الاجراءات المتبعة في التحكيم عبر الوسائط الالكترونية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٨، ص٣٠.

[٢٩] انظر الرابط الالكتروني: https://mped.gov.eg/

[٣٠] احمد عبد الاه المراغي، المحاكم الاقتصادية كوسيلة لجذب الاستثمارات المباشرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٦، ص١٧.

[٣١] امل فوزي احمد عوض، الكترونية اجراءات التقاضي بالنظم القضائية المقارنة، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عين شمس، ع١، م٥، ٢٠٢١، ص٢٣.

[٣٢] القرار رقم ٣٤٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن ادارة التحول الرقمي لإنفاذ القانون بمكتب النائب العام نشر بالجريدة الرسمية عدد ٣١ مكرر بتاريخ ٢٦ أغسطس ٢٠٢٠.

[٣٣] انظر الرابط:

https://digital.gov.eg/govservices/%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9/03

طاهر ابو العيد، دليل التحول الرقمي في القضاء العراقي، ٢٠٢١، للمزيد انظر الرابط:

alaarak-fy-alrkmy-althol-tkryr-https://kapita.iq/content/issue/mlkhs

[٣٤] عمر العبيدي، مصدر سابق، ص ٥٢٤.

[٣٥] للمزيد انظر تقرير المتاح على الرابط الالكتروني: https://www.idsc.gov.eg/

[٣٦] سارة حسن ناجي، اسهام التحول الرقمي في دعم القضاء الاداري، بحث مقدم لكلية الحقوق جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، الاصدار السابع، ع ٧١، ٢٠٢٤، ص٢١٩، للمزيد ايضا انظر الرابط الالكتروني:

https://my.gov.sa/ar/digital-transformation

(٣٧) السعودية تدشن اول محكمة افتراضية انظر الموقع الالكتروني:
https://aawsat.com/home/article/3557791/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D8%B4%D9%86-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8A%D8%A9

(٣٨) عادل بن علي الاحمدي، التحول الرقمي الشامل لجميع اجراءات التقاضي بالمحاكم العامة، المجلة العربية للنشر العلمي، الاصدار السابع، ع٣٣، ٢٠٢٤، ص ٣٣.

(٣٩) التحول الرقمي في دولة الامارات العربية تقرير متاح على الرابط الالكتروني:
https://www.ehs.gov.ae/ar/about-us/the-uae-digital-government-strategy-2025

(٤٠) سعيد علي، المحكمة الالكترونية المفهوم والتطبيق في تشريعات دولة الامارات العربية المتحدة، دار النهضة العربية، ط١، ٢٠٢٠، ص١٣٣.

(٤١) مشروع مشترك بين infodev ومركز الديمقراطية lanvlk brvno، e.gover the.

(42) OMB. The office of management and budget

(43) Kim Mathews. E-Government in the United States: Steps to Advance its Success, Advised by Professor Terry Usrey, INDINA UNEVERCITE, SPRING 2010, pa4.

(٤٤) عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الالكترونية، المحكمة الالكترونية (دراسة تأصيلية)، جامعة نايف للعلوم الامنية والسياسية، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، ٢٠١٧، ص١٦٠، كذلك سهام غمام، الادارة الالكترونية، دراسة تجربة الادارة الالكترونية في الولايات المتحدة الامريكية والامارات العربية المتحدة انموذجا، رسالة مقدمة لكلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٧، ص٣٤.

(٤٥) انظر الموقع الالكتروني:
https://www.eumonitor.eu/9353000/1/j9vvik7m1c3gyxp/vli6iyjgcqxh?ctx=vg9pj7ufwbwe

(٤٦) انظر الموقع الالكتروني للمفوضية الاوربية:
https://arabic.euronews.com/my-europe/2021/12/01/european-c

(٤٧) انظر الرابط الالكتروني:
https://www.aljazeera.net/blogs/2024/7/22/%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D

(٤٨) انس مرشد، تفعيل القانون الرقمي (تحقيق الرؤية للحكومة الرقمية في العراق)، مقالة متاحة على الرابط الالكتروني:
https://kapita.iq/content/issue/activating-digital-law-achieving-vision-digital-government-

(٤٩) هالة حسن محمود، الحكومة الالكترونية في العراق، مجلة الهندسة والتطوير، مجلد ١٤، ع٤، ٢٠١٠، ص ١٩٠.

(٥٠) حولت العديد من الوزارات نحو العمل ببرنامج تطبيق الحكومة الالكترونية وسمي ب (حكومة المواطن الالكتروني) كذلك الحال لدى ٥٢ جهة كما قامت بإطلاق استمارات الكترونية للتقديم وبطاقات الدفع الالكترونية والتعليم عن بعد، للمزيد انظر كريمة شافي جبر وشهد محمود شاكر، استراتيجية الحكومة الالكترونية في المؤسسات المعلوماتية في العراق، مجلة المستنصرية لدراسات العربية والدولية، مجلد ١٦، ع٦٨، ٢٠١٩، ص١٢.

(٥١) بوابة اور للخدمات الالكترونية، متوفرة على الرابط الالكتروني: https://moi.gov.iq/index.php?page=32

(٥٢) أطلقت وزارة الاتصالات من خلال شركاتها (اتصال الجيل الثالث) كما أطلقت مديرية الاحوال المدنية (الجواز البيومتري) يعتمد كلاهما على تقنيات حديثة ومبرمجة من اجل تحقيق الفائدة المرجوة منه، وسعت ايضا وزارة التربية على إطلاق مشروع (المدارس الالكترونية الحكومية) فتعتمد على التعليم الحديث او الرقمي للمزيد انظر الموقع الالكتروني: https://ur.gov.iq/index/show-eservice/50529/24/org

(٥٣) نظر الموقع الالكتروني: https://www.ina.iq/219037--.html

المصادر

اولاً: الكتب القانونية

١) احمد عبد الاه المراغي، المحاكم الاقتصادية كوسيلة لجذب الاستثمارات المباشرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٦.

٢) أشرف جمال محمود، الادارة الالكترونية للمرافق العامة، دار النهضة العربية، ٢٠١٦.

٣) اوردواي تيد، ترجمة علي بدران، الادارة هدفها وانجازها، دار الكتب المصرية، مصر، ٢٠٢١.

٤) حازم محمد الشرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة للنش، ٢٠١٠.

٥) حسين وحيد عبود العيساوي، الحقوق والحريات السياسية في الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، طبعة الاولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٧.

٦) خالد ممدوح ابراهيم، الدعوى الالكترونية واجراءاتها امام المحاكم، دار الفكر القانوني، ٢٠٠٨.

٧) رجائي عبد الرحمن عبد القادر، الاجراءات المتبعة في التحكيم عبر الوسائط الالكترونية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٨.

٨) سعيد علي، المحكمة الالكترونية المفهوم والتطبيق في تشريعات دولة الامارات العربية المتحدة، دار النهضة العربية، طبعة اولى، ٢٠٢٠.

٩) ضياء امين مشيمش، التوقيع الالكتروني، صادر عن المنشورات الحقوقية اللبنانية، ٢٠٠٣.

١٠) عامر ابراهيم قندليجي، الحكومة الالكترونية، دار المسيرة، عمان، الاردن، ٢٠١٥.

١١) عباس العبودي، السندات العادية ودورها في الاثبات المدني، دار العلمية الدولية، مكتبة دار الثقافة والنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠٠١.

١٢) عبد الحي حجازي، مدخل للعلوم القانونية، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧٠.

١٣) عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الالكترونية (دراسة تأصيلية)، جامعة نايف للعلوم الامنية والسياسية، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، ٢٠١٧.

١٤) علي السلمي، ادارة الموارد البشرية والاستراتيجية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١.

١٥) عواد حسين ياسين، تفسير النصوص القانونية بإتباع الحكمة التشريعية من النصوص، المركز العربي للنشر والتوزيع، بدون سنة نشر.

١٦) محمد الصيرفي، الادارة الالكترونية، ط١، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٦.

١٧) محمد امين الرومي، النظام القانوني للتوقيع الالكتروني، طبعة اولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٦.

١٨) محمد حازم الشرمة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة، عمان، الاردن، ٢٠١٠.

١٩) محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية امام المحاكم الالكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣.

٢٠) نجلاء احمد، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٣.

ثانياً: الرسائل الجامعية

١) سهام غمام، الادارة الالكترونية، دراسة تجربة الادارة الالكترونية في الولايات المتحدة الامريكية والامارات العربية المتحدة انموذجا، رسالة مقدمة لكلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٧.

ثالثاً: البحوث القانونية

١) احمد جاسم جبار الياسري واخرون، التحول الرقمي ودوره في تنشيط تقنيات صناعة الطاقة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، عدد ٢٠، ٢٠٢٤.

٢) احمد فرج احمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات، مجلة دراسات المعلومات، جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، عدد٤، ٢٠٠٩.

٣) اسر احمد خميس أثر التحول الرقمي على الاداء الوظيفي للعاملين في البنوك التجارية المصرفية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، مجلة ٢، عدد ٢، جزء٣، ٢٠٢١.

٤) أشرف جودة محمد محمود، المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الاجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، ع ٣٥، جزء٣، ٢٠٢٠.

٥) امال علي ابراهيم، دور التحول الرقمي في دعم الايرادات الضريبية، مجلة البحوث المالية والتجارية، مجلد ٢٢، عدد١، ٢٠٢١.

٦) امل فوزي احمد عوض، الكترونية اجراءات التقاضي بالنظم القضائية المقارنة، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عين شمس، عدد١، مجلد ٥، ٢٠٢١.

٧) سارة حسن ناجي، اسهام التحول الرقمي في دعم القضاء الاداري، بحث مقدم لكلية الحقوق جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، الاصدار السابع، عدد ٧١، ٢٠٢٤.

٨) صفاء اوتاني، المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق)، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٨، عدد١، ٢٠١٢.

٩) عادل بن علي الاحمدي، التحول الرقمي الشامل لجميع اجراءات التقاضي بالمحاكم العامة، المجلة العربية للنشر العلمي، الاصدار السابع، عدد٣٣، ٢٠٢٤.

١٠) عمر لطيف كريم العبيدي، التقاضي الالكتروني وآلية التطبيق، بحث منشور في مجلة كلية القانون جامعة تكريت، العراق، سنة اولى، عدد٢، جزء١، ٢٠١٧.

١١) كريمة شافي جبر وشهد محمود شاكر، استراتيجية الحكومة الالكترونية في المؤسسات المعلوماتية في العراق، مجلة المستنصرية لدراسات العربية والدولية، مجلد ١٦، عدد٦٨، ٢٠١٩.

١٢) ليلى عصماني، التقاضي الالكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر –كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير، الجزائر، عدد١٣، ٢٠١٣.

١٣) هادي حسين عبد علي الكعبي ونصيف جاسم محمد الكرعاوي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، عدد١، ٢٠١٦.

١٤) هالة حسن محمود، الحكومة الالكترونية في العراق، مجلة الهندسة والتطوير، مجلد ١٤، عدد٤، ٢٠١٠.

رابعاً: الدساتير

١) دستور جمهورية العراق لسنه ٢٠٠٥.

خامساً: القوانين والانظمة

١) قانون التنظيم القضائي العراقي رقم ١٦٠ لسنه ١٩٧٩.

٢) قانون التوقيع الالكتروني المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤.

٣) النظام الداخلي للمحكمة العليا رقم ١ ديسمبر ٢٠٠٥.

٤) قانون التعاملات الإلكترونية السعودي الصادر بمرسوم رقم م/١٨ لعام ٢٠٠٧.

٥) قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم ٧٨ سنة ٢٠١٢.

سادساً: الكتب الاجنبية

1) John R.Schermerhorn Introduction to Management, 13th Edition International Student Version by John R. Schermerhorn, JR., Daniel G. Bachrach).
2) David H.Holt (management: principles and practices).1993, prentice hall.
3) Kim Mathews. E-Government in the United States: Steps to Advance its Success, Advised by Professor Terry Usrey, INDINA UNEVERCITE, SPRING 2010.

المواقع الالكترونية:

1) https://ae.linkedin.com/pulse/%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8
2) https://www.ehs.gov.ae/ar/about-us/the-uae-digital-government-strategy-2025
3) https://www.eumonitor.eu/9353000/1/j9vvik7m1c3gyxp/vli6iyjgcqxh?ctx=vg9pj7ufwbw
4) https://www.aljazeera.net/blogs/2024/7/22/%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D
5) https://mped.gov.eg/
6) https://digital.gov.eg/gov-services/%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-
7) https://kapita.iq/content/issue/mlkhs-tkryr-althol-alrkmy-fy-alaarak
8) https://www.idsc.gov.eg/
9) https://aawsat.com/home/article/3557791/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%